

حلقات نقاشية إقليمية



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



Picture Source: [Pinterest.com](https://www.pinterest.com)

تقرير الحلقة النقاشية بعنوان
"رصد آليات تشكّل وتطوّر
حركات الناشطة الرقمية
في المنطقة العربية"

فرح الشامي

تقرير الحلقة النقاشية بعنوان "رصد آليات تشكّل وتطوّر حركات الناشطة الرقمية في المنطقة العربية"

فرح الشامي

مسؤولة برنامج «المجتمع

المدني، القانون والحكمة»

في معهد الأصفري للمجتمع

المدني والمواطنة

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت






يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

- 2 حول معهد الأصفرى فى الجامعة
الأميركية فى بيروت
- 7 تقديم
- 12 ا- الناشئة الرقمية فى المنطقة
العربية: رجوع إلى مسارات التكوين
- 16 ا- من الفضاء الإلكتروني كأداة إلى
الفضاء الإلكتروني كمنبر بديل للمجال
العام: أشكال التبلور والتفاعل والتصادم

19 III- أنماط التشبيك والتمايز بين الناشطة
الرقمية في المنطقة وريفيها في
مجتمعات الشمال والجنوب

22 IV- فما العمل إذاً؟

تفاصيل حول المشروع

المشروع

بعيدًا عن الاستثناء العربي:

الحركات الاجتماعية متعددة القومية في العالم العربي

الجهة المانحة

مؤسسة كارنغي في نيويورك

عقد معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت حلقة نقاشية بعنوان «رصد آليات تشكّل وتطوّر حركات الناشطة الرقمية في المنطقة العربية». وذلك في بيروت في الرابع والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١٩ كجزء من أنشطة المعهد البحثية التي تندرج تحت مشروعه حول «الحركات الاجتماعية متعددة القومية» والذي يسعى إلى رصد وتوثيق وتحليل هذا النوع من الحركات الاجتماعية في العالم العربي بالتركيز على أشكاله المتنوعة، ومن ضمنها الناشطة الرقمية. وهدفت هذه الورشة النقاشية، من خلال التطرّق لملامح الناشطة الرقمية في المنطقة العربية وبالتحديد في أربع دول هي مصر ولبنان وتونس والمغرب، إلى محاولة فهم أشكال الظهور والتحوّل التي مرّت بها هذه الناشطة. كما هدفت الورشة إلى رصد أنماط التشبيك والتداخل بين الروافد المتعدّدة من مدونين ومهندسين وصحفيين إلكترونيين وحقوقيين وأكاديميين. وسعت، عبر استضافة عدد من الفاعلين المؤثرين في هذا المجال، إلى استشراف أبعاد العلاقة المتوتّرة بين مواقع التواصل الاجتماعي وقبضة السلطات السياسية. وحاولت أيضاً استشراف إمكانيات خلق مجالات موازية تحت مُسمّى «الناشطة الرقمية» في المجتمعات العربية، تميّز من حيث نماذج الحشد والانتشار ومن حيث صياغة أجندة لحماية هذا المجال قانونياً وسياسياً وتقنياً من التجريم والتنصّت والوصم. وحاولت الندوة كذلك تقديم توثيق مفصّل عن الاختلافات في محطات التغيير المتتالية التي عاشتها التجارب المحلية والروافد المختلفة التي غدّتها كشبكة لحركات متعددة ومتواصلة ومختلفة في أولوياتها.

بدأت الورشة بتقديم من مقررتها الدكتورة دينا الخواجة قالت فيه أن «الناشطة الرقمية» مصطلح يغطي مفاهيم ومواضيع كثيرة غير مرتبطة ببعضها البعض، وأنه قد آن الأوان لتفكيك هذا الغموض والالتباس: فهل نعني بالناشطة الرقمية «مشروع حركة إجتماعية»، وفقاً للباحث الفرنسي في الحركات الإجتماعية أوليفييه فيليول؟ أم أننا نعني بها مجال يضم ناشطين حقوقيين أو غير حقوقيين، مدنيين أو سياسيين، يستخدمون السوشال ميديا كأداة للتواصل ونقل المعلومة وللتركيز على أن التواصل الاجتماعي أصبح مبدأً لا غنى عنه؟ أمّا التصوّر الثالث الذي قد يفسّر مفهومنا للناشطة الرقمية هو أن السوشال ميديا ليست حركة إجتماعية في طور التشكّل ولا أداة للحشد، بل هي مجال عام تعويضي بسبب إنغلاق المجال العام في معظم المجتمعات العربية. فكما ظهرت حركات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في مطلع التسعينات على أنها مجال تعويضي أو منبر تعويضي أو حتى سجل أفعال تعويضي لإنغلاق المجالات السياسية، أصبحت السوشال ميديا هي المجال العام البديل الذي يمكن أن نتفاعل من خلاله مع بعضنا البعض وأن نقوم من خلاله بالوظائف الثلاثة الأساسية في المجالات العمومية، بحسب يورجان هابرماس: التشاور، التعبئة، والتنظيم.

ناشطاً رقمياً تقاس بعدد متابعيه (followers) وأحياناً بطرحه لقضايا جديدة أو لسلوك جديد. وهذا ما دفع الكثير من الأكاديميين العرب لاستخدام المجال الافتراضي أسوةً بالشباب الناشط لإنشاء صفحات خاصة يكتبون عليها مواقفهم السياسية بشكل يومي. وهذا أيضاً يدلّ على أننا في مجال تتشكل فيه تدريجياً قواعد للأداء العام عن ماهية الناشئة الرقمية وأهدافها؟

وأنتهت الدكتوراة الخواجة طرحها بأنه غالباً ما يتمّ التركيز على الجانب السياسي من الناشئة الرقمية عند دراستها، إلا أنه من المهم أيضاً التركيز على المهندسين التقنيين (أو ما يُعرّف بالtechies) الذين بنوا أساساً للناشئة الرقمية ومنحوها الأدوات وحموها وساعدوا في بلورتها ووضع قواعدها وطرحوا قضايا لم تكن في الحسبان عند نشأتها، مثل الأمن السايبراني والجرائم واللجان الإلكترونية والأخبار الكاذبة، ولا زالوا يلعبون دوراً رئيسياً في هذا الحقل. وهنا تكمن أهمية هذه الورشة إذ تجمع هؤلاء التقنيين بسوسيولوجيين ومحلّلين سياسيين من الدول العربية الأربعة، ومن تيارات فكرية مختلفة لتناول القضية بشكل أوسع وأعمق، وللبناء على مساهمات الجميع ووجهات نظرهم المختلفة طرماً مشتركاً من أجل التقدّم باستنتاجات عملية وواقعية

كما ركزت المقدّمة على أنّ هناك ثمة إتفاق ضمنى على أنه لا بدّ من التعامل مع السوشيال ميديا كمجال عام تعويضي وليس كأداة للحشد أو كحركة إجتماعية قيد التشكّل. وتعرضت إلى فكرة أن ما حدث منذ منتصف الألفينات وحتى اليوم ليس بحراك رقمي أو بناشئة رقمية بقدر ما هو مسارات متقاطعة لمجموعات تتعامل مع بعضها البعض - أو ما يسقى بال «mouvance» - سواء عبر السوشيال ميديا في تنافسات وجدالات أو في إئتلافات وتحالفات. وأضافت أنه قد رافق الثورات العربية، خاصة في مصر وتونس، ظهور لأخصائيين تقنيين من article 19 وغيرهم يطولون إرشادنا إلى كيفية التعاون والتعامل مع المجال الرقمي وإلى تبني قائمة من الأولويات التي أملوها علينا، كمجموعات ناشطة قيد التكوين. ذلك فضلاً عن النزاعات بين المجموعات المؤيدة لوجود ودور المجتمع المدني والمجموعات المعارضة لذلك. فهذه النزاعات كلّها تتبلور في حياتنا وعلاقاتنا اليومية، وتؤكد لنا أننا نتعامل مع حقل (field) محدّد - كما يسقيه بيار بورديو - يشتمل على فاعلين يجب عليهم أن يلتزموا بالقواعد ويحتكموا إليها، خاصة في حالات الاختلاف حول مسائل كتحديد أسس وطرق التعامل وآليات الوصول إلى السلطة، إلخ. من جانب آخر، في مطلع الثورات العربية، كانت أهمية أن يكون الفرد

وذاذ قيمة مضافة للأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع. وعليه، تهدف هذه الورشة من خلال أربع جلسات حوارية إلى الانتقال من مجرد استعراض القضايا العامة التي في إطارها يُصاغ موضوع الناشطة الرقمية إلى التحدّث عن البدايات والإرهاصات التي تكوّنت عبرها الناشطة الرقمية وروافدها من المدونين والميديا المستقلة والتقنيين والسياسيين الذين كانوا يبحثون عن مجال عام بديل حتى وجدوها. وكذلك تتطرّق الورشة للتفاعلات التي حدثت ما بين الناشطين عبر الفيسبوك والتويتر والبلوغز بالمنطق الأدواتي، وبالذات موضوع التصادم والاحتجاج الذي يميّزها. وتناقش الجلسة الثالثة علاقات الشمال بالجنوب ومدى تصدير بعض قواعد العمل الناشطي ومنها فكرة العدالة الانتقالية (من الأول إلى الثاني)، بمعنى تعليم كيفية التصرف في هذا الشأن وفي المجال الرقمي بشكل عام. وتشمل كذلك تحديداً للمزايا والعيوب التي أسهمت في خلق مجال تقني معولم وفي تشكيل حقل للتفاعل الافتراضي وقواعد التعامل فيه. وأخيراً، تحاول الندوة من خلال هذه الأجندة الغنية إستخلاص السمات المميزة المتداخلة بين النماذج الوطنية الأربعة التي تغطيها، أي حقول الناشطة الرقمية في كل من لبنان وتونس والمغرب ومصر.

1- الناشطة الرقمية في المنطقة العربية: رجوع إلى مسارات التكوين

ومن جهة أخرى، لا يمكن التحدث عن العولمة دون الإشارة أيضاً إلى البعد المتعلق بالتدفقات السلسة للمعلومات كبعد أساسي. فقد اعتبر العالم السوسولوجي مانويل كاستيلز أن الثورة الثانية بعد الثورة الصناعية هي الثورة المعلوماتية وأن «الشبكة» أصبحت تشكّل الموردولوجيا الجديدة لمجتمعنا سواءً في النطاقات الاقتصادية أو السياسية، وأنا نتقل اليوم في سياق المجتمع الشبكي من مجتمعات تراتبية محكومة بمركزية دولة قومية إلى مجتمعات ذات طبيعة أفقية. وقد أثر هذا التحول على النطاقات السياسية في العالم وفي المنطقة العربية، حيث ظهر قبل سنة 2011 ناشطون على شبكات الإنترنت وفاعلون سياسيون جدد من الشباب الذي يجيد استعمال الشبكات العنكبوتية. وحينها عرفنا ما نسميه بظاهرة المدونين سواءً في مصر أو في تونس، بشكل خاص. فالثورة المصرية مثلاً انطلقت من حملة على الإنترنت ضد اغتيال خالد سعيد «كلنا خالد سعيد»، أما في تونس فنذكر بروز المدونة المشهورة لينا بن مهني وأيقونة المدونين زهير يحيوي اللذان لاقا رواجاً كبيراً في ذلك الحين خلال مرحلة استقرار الناشطة الرقمية داخل الساحة السياسية التونسية. هذا لا ينفي وجود نشاط ذات طبيعة إجتماعية وسياسية على وسائل الإنترنت قبل 2011، ولكن هذا النشاط قد أخذ أشكال مختلفة وأكثر قوة وفعالية مع اندلاع الثورات العربية.

دارت هذه الجلسة حول مسارات تكوين الناشطة الرقمية في المنطقة بين الأعوام 2000 و2010، والتي طالت الفاعلين في هذا المجال على أنواعهم ولكن بطرق مختلفة. وحاولت كذلك أن ترصد الأثر البيوجرافي لأداء الجيل الأول على تبلور مساحة مشتركة للفعل الاحتجاجي الإلكتروني. وقد أجمع الحضور على أن هذه الجلسة تحديداً مرتبطة بشكل وثيق بالورشة التشاورية التي عُقدت في اليوم السابق (الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير 2019) حول «أي مستقبل ينتظر الحركات المناهضة للعولمة؟»¹ فالناشطة الرقمية في المنطقة العربية هي أحد تجليات الحركات الاجتماعية المعولمة، وكذلك أحد أنماط إعادة توطين وامتلاك أدوات ومبادئ عبر قومية مهتمة بحرية التعبير وبأهمية التواصل مع قواعد إجتماعية أوسع من دوائر النخب المُعتادة. ولا يعني ذلك أبداً نزع صفة المحلية عن هذه الحركات، وإنما فهم أنماط الاقتباس والتشبيك والتمايز عن النماذج الدولية السابقة لهذه التجارب في الواقع العربي. كما لا يعني ذلك محاولة إجراء فصل تعسفي بين مطالب التغيير وحرية التعبير والتواصل في منطقتنا العربية، عمّا يحدث في مجتمعات العالم بأسرها على مستوى الميدان الاجتماعية وصحافة المواطنة ومواقع التواصل المتعدّدة من تدعيم لأفكار الديمقراطية التشاركية بسماتها المُثمنة للأفقية والآنية واللامركزية في التواصل.

¹ لمعلومات إضافية حول هذه الورشة، الرجاء قراءة تقريرها عبر الرابط التالي:

في الدول العربية المختلفة، جعلتهم يأخذون مواقف نقدية ويتحركون على أساسها بشكل أكثر نقداً للواقع السياسي. وقد ارتبطت هذه السنة الانتقالية بأحداث فارقة مثل «ثورة الأرز» في لبنان المصطبة بخروج السوريين والتي لحقها العدوان الاسرائيلي (سنة 2006) حين كثرت التدوينات تعويضاً عن الحصار الإعلامي لجهة عدم تغطية الإعلام العالمي للأحداث بشكل مباشر. كما ارتبطت هذه المرحلة بأحداث مرتدة كالانتفاضة الإلكترونية في مصر ولبنان بشكل خاص وما رافقها من «تهكير» لمواقع إسرائيلية وغير إسرائيلية، وكمحاولة وكالة الاتصال الخارجي في تونس السيطرة على الفضاء الإلكتروني عبر المراقبة وملاحقة المدونين وإيقاف المواقع وغلقها حتى نشوب حملة «سيب صالح يا عمّار»².

وقد ساهمت هذه المحطات في قلب العديد من المعادلات حيث انتقلت المجتمعات العربية من كون السلطات فيها تعتبر نفسها أبوية ولها الحق بالوصاية على مواطنيها إلى أن يصبح الشباب العربي هو رمز الثقافة والمعرفة والوعي بخلاف السلطة المتّهمة بالجهل والانغلاق والتصلّب وعدم مواكبة العصر. ومنذ ذلك الوقت أصبح الفضاء الإلكتروني أكثر من كونه مجرد وسيلة للتسلية، وأصبحت هذه الحكومات على دراية أكثر بخطورته وأخذت تراقبه وتخرقه وتعتقل وتعاقب الناشطين فيه كما يحلو لها. وحينها اكتشف الناشطون الرقميون أن الشبكة العنكبوتية هي تكنولوجيا رقمية غير محايدة

استهّل المتحدثون من الدول الأربعة مداخلاتهم باستعراض أبرز الحراكات المدنية التي حصلت بواسطة الفضاء الإلكتروني (ولو جزئياً) في بلادهم والحديث عن تطوّر استخدام ودور المجال الافتراضي في العمل المجتمعي والسياسي خلال العقدين الأخيرين. وقد بيّن ذلك أن هناك ثقة تشابه كبير ونوع من الاقتباس بين تجارب معظم الدول العربية. إذ تبيّن أن فترة 2000-2005 هي مرحلة التواجد الأوّل للناشطين الاجتماعيين على الانترنت ودخولهم مجال التدوين، رغم انتشار الانترنت منذ التسعينات، وذلك لتجاوز عقم سرديات السلطة السياسية والمنابر الإعلامية التقليدية. ففي تونس مثلاً وصلت السلطة، قبل هذه الفترة، إلى أن تمنع صون الساتلايت على أسطح المنازل والتقاط الفضائيات الدولية أو العربية كمحاولة من قبل البلديات والأجهزة الإدارية لقمع الناس وضبطهم. أما في مصر، فقد شهدت هذه الفترة ترك عدد كبير من الناشطين لمهنة الصحافة، التي لم تعد تمثل ما يؤمنون به أو تسمح بالمساحة الكافية من حرية التعبير، في ذلك الحين، ولجؤتهم للفضاء الإلكتروني ك مجال بديل وجديد للتعبير والتشبيك والتفاعل. وأما في المغرب، فتزامن التدوين مع ظاهرة «قناص ترجيس» حين قام أحد الناشطين بحشد رأي عام في المجتمع المغربي حول ظاهرة فساد أصحاب السلطة والشرطة من خلال تصوير فيديوات تظهر فساد الحرك في ترجيس (مدينة صغيرة في الريف) ونشرها عبر اليوتيوب. وظهر ذلك في سنة 2005 حيث كانت سنة تحوّل حقيقية ومهمة للناشطين

² عمّار " تسمية يستعملها الشباب التونسي للتهكم على الشخص غير المثقف، نسبةً لـ "عمّار 404". لمعلومات إضافية حول "عمّار 404"، الرجاء الاطلاع على الرابط الآتي:

<https://www.skynewsarabia.com/technology/163241-%D8%A7%D9%94%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-404>

وبحقوق المرأة والشؤون البيئية وبالتنظيم الحضري والمساحات/ الخدمات العامة والقوت اليومي للمواطن وبتدابير التقشف الاقتصادي والسياسات العامة غير العادلة، وعلى رأسها سياسات إعادة التوزيع، وغير ذلك ممّا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية على أنواعها، إلخ. وكان هناك إجماع تلقائي على أن الفضاء الافتراضي قد لعب في هذه الفترة دور فضاء مقاومة ضد الاستبداد، وتمكن من خلخلة منظومة التسلّط تدريجياً وحتى فكفكتها، وأخذ طابعاً عربياً عبر قومي وليس فقط عالمي، وتزامن مع حملات استفادت من وجوده لنقل المعطيات مثل الwikileaks وحملات الدعم الدولية التي قام بها anonymous لضرب واختراق وفضح مواقع حكومية.

والأهم أن أثبت هذا السرد أنّ هذا الدور للفضاء الإلكتروني قد استمر حتى اليوم، إذ ظهر ذلك من خلال حركات إجتماعية عديدة لا بد من إعتبارها ناجحة وإن لم يصل البعض منها إلى الأهداف المرجوة بشكل كلي أو حتى بشكل كافٍ. مثال على ذلك: حملة «أوقفوا ليرا» عام 2012 في لبنان وحراك Save Beirut Heritage (الحفاظ على تراث بيروت) في 2013-2014، الذي لحقه الصراع على شاطئ الدالية ومن ثمّ حراك أزمة النفايات «طلعت ربحتك» وحراك «بيروت مدينتي» عام 2015 وحراك ال«Eden Bay» في صيف 2018، وغيرها. أمّا في تونس، فظهرت بعد الثورة مجموعات «نواة» و«إنكفاضة» وأحزاب صغيرة لجأت للمجال الافتراضي مثل حزب القراصنة. وأمّا في المغرب، فبعد انتفاضة «سيدي إفني»، ظهرت حركات بارزة مثل حراك «20 فبراير»، والحملة ضدّ عفو دانييل غالبان، وحملات حول قضايا أخرى متنوعة، والحراك الأبرز سنة

ويمكن أن تُستخدم ضدّهم وليس فقط لصالح نشر أفكارهم. وعرف الناشطون عندها أن معظم الشركات القائمة على التطبيقات والمواقع الإلكترونية على أنواعها تتعاون مع الحكومات وتعطيها بيانات من المفترض أن تكون سرية. وقد ضرب المثل هنا ببرنامج «الكاسر» الذي اخترعه باحث يماني وقصد عدم جعله مصدراً مفتوحاً كي لا تتعدّى عليه الحكومة إلا أنّ الحكومة اليمنية تمكنت من خرقه ومن توقيف العديد من الناشطين بسببه. وهذا دليل على أن التكنولوجيا التي نستعملها في العالم العربي غير تحرّرية، وهذا ما يبرر وضع الباحثين والناشطين لعلامات استفهام حول حوكمة الانترنت ومكاتب مكافحة جرائم المعلوماتية والملكية الفكرية بشكل خاص في المنطقة العربية.

وتضمنت المداخلات كذلك سرداً لأهم الحركات الرقمية منذ العام 2005 وحتى العام 2011 حين اندلعت الثورات العربية وازداد خوف الحكومات وحذرهما من الفضاء الإلكتروني لتبدأ هي أيضاً باستعماله من أجل التواصل مع الناس والترويج لأجنداتها السياسية بأساليب ضمنية ومباشرة. وأظهر هذا السرد الإقتباس الكبير لكلّ من لبنان والمغرب من التجربة التونسية والتجربة المصرية، التي استفادت بدورها أيضاً من التجربة التونسية. كما أُشير إلى أن الدول العربية قد تعلمت من تجارب وخبرات دولية سابقة مثل حادثة محاصرة الزاباتيست في إسبانيا عام 1994 ولجؤهم للإنترنت من أجل التواصل مع الناس. وبرهن هذا الجزء من المداخلات أيضاً عن وجود تشابه كبير في القضايا المطروحة في هذه الحركات والتي تتراوح بين قضايا خاصة بقوانين الأحوال الشخصية والعائلة

في معلم كافة الأدوات التقنية المختلفة (فيديو، برمجة، صوت، تصميم بصري، وفنون...) بهدف تعزيز قدرتهم على التعبير عن السرد الحرّ والذي يُعتبر أساسياً لتعلم مهارات الأداء العام والناشطة بشكل عام. كما كان لمثل هذه المبادرات أهمية ثقافية تكمن في إتاحة مساحة للاشتباك مع الجيل الأصغر وتمكينه، وبالتالي زيادة الأمل بالتغيير في المستقبل. أمّا لبنان، فتميّز بارتفاع سقف الحرية النسبي، إذ أن المساحة المتاحة لحرية التعبير أوسع من الدول العربية الأخرى وذلك على الرغم من عدم اكتراث الحكومة لمطالب الشعب بل استفادتها من سيادة النظام الزبائني والطائفي والفساد لتمير ما يصب في مصلحتها من سياسات ومحاصصات، وبالتالي استمرار ممارساتها السلطوية والقمعية بشكل آخر مموه ومغطى بعباءة الديمقراطية.

2018 حول مقاطعة المواد الغذائية المصنّعة/ الموزعة من ثلاثة شركات كبرى عالمية لها اتصال مباشر بدواليب السلطة والاحتجاجات ضد غلاء هذه المواد، وكذلك تجربة محاربة الديون الكريهة التي قادت لها Attack وشبكة CADTM. ومن الجدير بالذكر أن الحراكين الأخيرين كانا خير مثال على عبور الحركات ذات النشأة المحلية للحدود في إطار عولمة الناشطة الرقمية التي طالت المنطقة، إذ ساعد كلّ منهما بشدّة في خلق رأي عام حول المواضيع المعنية وتوليد ثقافة بشأنها لينتقلا من المغرب إلى مجموعة من الدول المغاربية والعربية وحتى الإفريقية والأوروبية. ذلك فضلاً عن حراكات أخرى كثيرة كالحراك في الريف والحراك في الجرداء وفي الزاكورة، وتجارب أخرى أتت بالاتجاه المعاكس إذ تم اقتباسها من دول أخرى عربية أو غربية مثل الحملة ضد التلوث المرئي في المدن الكبرى (الناتج عن الإعلانات التجارية) التي انتقلت من فرنسا إلى المغرب. وكان لتوصيف العديد من هذه الحركات والحملات الإلكترونية دلالة كبيرة على نجاحها لجهة اعتماد الناس عليها في المتابعة والتدقيق والتفاعل وقيامهم بردات فعل إيجابية عليها.

وقد تميّزت الحالة المصرية باحتوائها على تجارب جديدة وخلقة تركّز على تطوير الشبكة والموهبة - وهذا أكثر ما يحتاجه العالم العربي وفقاً لما عبّر عنه معظم الحضور - وذلك سعياً إلى بناء ناشطة رقمية أفضل وأكثر فعالية والتشبيك والتعاون والعمل التشاركي. ومن التجارب التي تمّ عرضها بالتفصيل تجربة مؤسسة «أضف»، وهي إحدى معسكرات التعبير الرقمي التي تجمع أولاد وبنات بين الـ12 و15 من العمر ومن مختلف الدول العربية ليعيشوا معاً على مدى أسبوعين ويشتبكوا

II- من الفضاء الإلكتروني كأداة إلى الفضاء الإلكتروني كمنبر بديل للمجال العام: أشكال التبلور والتفاعل والتصادم

بالإضافة إلى ذلك، أنتج الفضاء الإلكتروني ما سماه ميشال سيريس «المثقف اللامسي». فالكلمة أو المعلومة أصبحت تمرّ عبر اللمس ولا تكتسب عبر الحفر بعمق، فأصبح التعلّم عملية سطحية ومؤقتة للغاية. وبالتالي أصبحنا أمام سرديات جديدة قد طوّت محلّ السرديات الأيديولوجية الصلبة والمتينة. وأصبح كذلك الحديث في الفضاء الافتراضي، وهو الغالب اليوم، حديث مكتوب لكن بإيقاع شفوي؛ أي وكأننا نتكلم. وصار المكتوب نوع من التواصل الشفوي الذي فيه نوع من الحميمية والذاتية والذي يصعب تجميعه وتدوينه وأرشفته وأخيراً استخدامه لإنتاج معرفة تغني مكتبات العلوم الاجتماعية وترسخ المعلومة على المدى البعيد. ومن الجدير بالذكر أن طريقة التخاطب على الفضاء الإلكتروني انتقلت من الإنترنت إلى العالم الخارجي الحقيقي، فأصبحنا نتحدث في الجلسات الاجتماعية بلغة الإنترنت وكأن هذه اللغة المكتوبة قد طوّت مكان اللغة التقليدية. ولم يعد الفضاء الإلكتروني مغلق على نفسه بل أُنزِعَ على التواصل خارجه، حتى أنه فرض طابعاً جديداً للتواصل على عموم المجتمع. ووصلت الأمور إلى أن بدأت مجتمعاتنا تعتبر بأن من لا يتواصل عبر الإنترنت ليس بإمكانه التواصل خارجه، وعزّز ذلك إبتكارات رافقت صعود المجال الرقمي مثل استخدام كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية والرموز/ الأرقام في الرسائل الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق، قام الحضور في الجلسة الثانية من الحلقة النقاشية بترسيم ملامح الفضاء الإلكتروني الجديد من الناحية السوسيولوجية والسلوكية وتحليل تأثير هذا الفضاء على العلاقات الاجتماعية بصفة ما. وبناءً على المداخلات التي غطت حالات الدور الأربعة، تبين أننا أمام فضاء أفقي قلب كل موازين العلاقات السوسيولوجية التقليدية في المجتمعات محلّ الدراسة. فالعلاقات التراتبية سقطت وتفككت والعلاقات الأبوية لم يعد لها ذات الأثر. أي أننا الآن نشهد تحوّل جديد في مدلول ومعنى التواصل الإنساني الذي أصبح فردي، آني، وسريع التدفق؛ وهذا ليس سوى وجه جديد للعلاقات الاجتماعية اليوم. وقد كسر هذا الفضاء الافتراضي العلاقة بين النخبة والعامة (أو «الإنسان العادي» كما يسمّيه علماء الاتصال) وبات فضاءً لإعلام الإنسان المغمور، حيث أصبح بإمكان كل إنسان أن يكون صحافياً أو ناقلاً لخبر أو لفديو بسيط قد يثير ضجة كبيرة. وهذا نوع من الاعتراف والتمكين لم يكن موجوداً سابقاً في السبل التقليدية والتراتبية لنقل وتداول الأخبار. كما تضمن هذا الفضاء طقوساً جديدة في التعامل مع الأفراد، كما يقول غوفمان، في كل العلاقات الجماعية التي تبني جماعات بشرية. وهذه الطقوس هي من نوع آخر من حيث أنها غير تقليدية وما بعد حديثة ولكونها سمحت ببناء جماعات عائلية ومهنية وصدقاتية داخل الفضاء الافتراضي.

إلى حدّ معين، أداة في يد قوات تقليدية وتمّ تحويله إلى أداة تعبئة لغايات هذه القوات، ولم يعد غير تقليديّ بشكل كليّ. وقد تمّ أيضاً استغلال هذا الفضاء لصالح جهات جهادية وجماعات إرهابية وسلفية إلخ، ممّا جعله أحياناً يلعب دوراً سلبياً في هذا الاتجاه. (4) ويعتبر المال عنصراً أساسياً في توسيع الفروقات إذ أن من يملك الموارد والنفوذ هو أكثر قدرة، في الحملات الانتخابية والسياسية والدعائية، على شراء صفحات فيها العديد من المنخرطين أو شراء محرّكات التحويل والدعاية، وبالتالي هو من يملك حظوظاً أكبر في الاستفادة من الفضاء الإلكتروني.

هذا ما ساهم في تشكيل الشبكة ووضع خوارزمياتها كما هي اليوم، وما جعلها خاصة وأثر في كيفية تدفق المعلومات والبيانات المختلفة (صور، فيديوات، إلخ). وهذا ما حرم بعض الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بشكل عام وبعض المفكرين والأجيال غير الشابة والذين يسكنون في الهوامش وليس لديهم إمكانيات مادية وتكنولوجية كافية من نفس الحظوظ التي يتمتع بها الميسورون. كما أن عوامل أخرى كثيرة، مثل ضعف شبكة الإنترنت في العديد من الدول العربية وعدم وجود عالم برمجيات عربي يقدّم خوارزميات عربية باللغة العربية، تكمن وراء التفاوت في الحظوظ بين الدول والأقاليم وليس فقط ضمن البلد الواحد. وهذا ما يدفعنا بالتالي للتفكير بإذا ما كانت الثورة التكنولوجية قد حرّرت الفضاء الافتراضي فعلاً وحوّلته إلى مجال عمومي مفتوح للجميع، أم أن هذا الفضاء الافتراضي لم يعد أداة للمقاومة بل أصبح نفسه فضاء للمقاومة وأصبح الصراع داخله وأحياناً بسببه وليس فقط من خلاله. ولكن ممّا لا شك فيه هو أن هذا الفضاء ليس

وتعبّر تجليات الناشطة الرقمية المذكورة أعلاه ووصف آثار وانعكاسات الفضاء الإلكتروني على مختلف المجالات الحياتية ولا سيّما الاجتماعية والسياسية وكذلك المدنية منها عن أنّ هذا الفضاء قد أصبح عاملاً مؤثراً جداً وله سطوة جدّية خاصّة في الأوساط الحضريّة. لذا، لا بدّ من الإجابة على الأسئلة التالية في السياق العربي: ما كان تأثير هذا الفاعل الافتراضي الجديد على السلطويات السياسية والتعبئة الاجتماعية ضدها؟ وهل أدى سقوط النظم السلطوية في بعض الدول العربية إلى أن يصبح الفضاء الافتراضي الديمقراطي غير ديمقراطي؟ وما هو إذاً موقع الفضاء التواصلي الافتراضي بعد التسلطية؟ فنظرياً، قد نعتبر أن هذا الفضاء قد أصبح فضاءً حرّاً ومفتوحاً، لكن هذا ليس الواقع. بل على العكس، هذا الفضاء أصبح فضاء اختلال توازن وغير ديمقراطي وغير متكافئ؛ إذ لا يتمتع فيه الجميع بنفس الحقوق والإمكانات. وهناك أربعة ميادين تبيّن ذلك:

- (1) يطال الاختلال في التوازن بشكل أساسي من لا يملك الثقافة الواسعة ولا يملك اللغات، إذ أن هذا الشخص سيكون حتماً معظماً عن الولوج إلى الفضاء الافتراضي. وهذا ما يجعل الشباب أكثر إقبالاً على هذا الفضاء وتمكناً من استخدامه من الجيل الأكبر.
- (2) وتأتي الإمكانيات التكنولوجية في الدرجة الثانية: فمن لا يملك هاتفاً/ حاسوباً ذكياً ومتطوراً لا يملك نفس الحظوظ كمن لديه هذه الأدوات.
- (3) وقد أصبح للتنظيمات السياسية مجموعات إحتراافية على الفضاءات الافتراضية، والتي وإن تبدو عفوية في الظاهر إلا أنها في الواقع مجموعات منظمة. لذا يجب علينا الاعتراف بأن الفضاء الإلكتروني قد أصبح،

الأثر سلبياً وذلك لأسباب عديدة، منها خسارة الناشطين من جيل الستينات والسبعينات الذين اعتبروا المجال الإلكتروني غريباً عليهم كأداة للتواصل العمومي، فأجتموا عن استخدامه بشكل منظم فيما كانت مساهماتهم لتكون ذات أهمية في إنجاح أي حراك؛ بالإضافة إلى اعتبار الكثيرين أن الناشطة الرقمية تعكس نمطاً من الالتزام الأخلاقي أكثر من كونها قادرة على بلورة خطاب سياسي فاعل. أمّا من أبرز الإيجابيات التي ذُكرت فكانت أن اللغة الرقمية قد تخطت القدرة على التعبير العام إلى القدرة على الفعل والحشد العام، وذلك ما ميّز الحركات الحديثة المعتمدة على الفضاء الإلكتروني، وهو القدرة على إيصال خطاب المناصرة إلى شريحة أكبر من المجتمع وتحفيز الناس على التحرك وحثهم على الحشد بشكل مكثف أكثر وأقوى من الحركات السابقة التي استخدمت منابر مثل الصحافة والمظاهرات لإيصال أفكارها. ومن الصعب إنكار قدرة الفضاء الإلكتروني على نشر الوعي وتحريك الشارع والتشجيع على التكافل وممارسة الضغط على السلطة من خلال دوائر أوسع وكذلك من خلال إزالة احتكار البث الإعلامي على أشكاله وكسر حاجز الخوف من قول الحقيقة في وجه السلطات القمعية عبر قوة الإثبات التي سمحت بها الصور والفيديوات وسواها من وسائل الاتصال الافتراضي. وهذا ما جعل من المجال الافتراضي منبراً للثورات الصغرى التي لا تقل أهمية أبداً عن احتلال المواقع والإضرابات وقطع الطرق وغيرها من الوسائل الاحتجاجية، والتي سمحت بطرح قضايا حساسة وشائكة، لم يكن بالإمكان طرحها من قبل (مثل مقال «المثلية في السجن» أو قضية التحرش الجنسي بين النشطاء اللذان أثاراً ضجة في مصر).

سوى واحد من الفضاءات العمومية العديدة التي تعكس الصراعات الاجتماعية والسياسية والطبقية والفكرية والأيدولوجية الدائرة في مجتمعنا، ولذا يجب اعتباره فاعلاً رئيسياً في اندلاع الثورات العربية - مثله مثل المجالات النقابية أو المحلية - بغض النظر عما إذا نجحت هذه الانتفاضات أو فشلت في تحقيق الأهداف الأسمى المنشودة. حتى أن الناشطة الرقمية قد ساهمت في تشكيل هويات هذه الحركات وفي تحديد أولوياتها ومطالبها واتجاهاتها. وعلى الرغم من العثرات الكثيرة التي واجهتها الناشطة الرقمية، اتفق الحضور على أنها قد قامت بتعزيز الديمقراطية في التحليل الأخير، لكونها أحد الأدوات الرئيسية لتوسيع المشاركة من محض مشاركة تمثيلية عبر عمليات اقتراع لها مساوؤها إلى مشاركة مجتمعية أكثر إجماعية واتساعاً. فالأباء أو الحضانات الكبرى للسوشيال ميديا قائمة على فكرة «الإعلام المواطني» و«المجال العام المواطني» و«الصحافة المواطنية»، وهذا ما يطرح فكرة أوسع من الفكرة الحقوقية عن المواطنة وهي فكرة الأداء والإنخراط الإجماعيين. لذلك تعزز الناشطة الرقمية كل من المشاركة الديمقراطية والمواطنة المجتمعية على حدّ سواء، ولكن لا ينفي ذلك أن أفقية الناشطة الرقمية تأتي بصدامات وبعنف رمزي يجب أخذه بعين الاعتبار كأحد ملامح فترة ما بعد السيولة أو ما بعد انكسار الثورات العربية عند دراسة الناشطة الرقمية، وليس فقط ما قبل هذه المرحلة. كما أن كثيرين اعتقدوا أن التزايد المحموم في استخدام وسائل التواصل الإجماعي واحتداد المجموعات في طرحها لمطالبها وتحركاتها وكذلك في إدارتها للاختلافات السياسية والميدانية فيما بينها في سياق الحراك قد أضر إما سلباً أو إيجاباً على مجال الناشطة الرقمية. وغالباً ما كان هذا

١٩ - أنماط التشبيك والتمايز بين الناشطة الرقمية في المنطقة وريفيها في مجتمعات الشمال والجنوب

لمن وفي أي وقت، إلخ»، ولو كان ذلك لا يشمل مضمون الرسالة بسبب التشفير)، والتي بدورها يتم استخدامها لخلق ما يسمّى بالbig data وهي عبارة عن ربط لكل المعلومات المحضلة ببعضها البعض وبتفاصيل أخرى خاصة بالأجهزة الإلكترونية للمستخدمين مثل تتبع موقع الجهاز (location).

وهذا ما جعل الشركات تصبح أقوى من الحكومات أو تفاوض الحكومات لتسهيل مصالحها المالية في مقابل مشاركة الحكومات بياناتها، مثل ما فعلت شركتي uber و Careem مع الدولة المصرية، وكما هو الحال مع الجهاز القومي الأميركي الحائز تقريباً على كل البيانات المُجمّعة من كل الشركات الموجودة. وقد تمّ تسليط الضوء على مدى خطورة ذلك، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي في تطوّر سريع ومستمر وقد يزداد تحكماً فينا وفي أنظمتنا في السنوات المقبلة، لنصل إلى مرحلة يمكن فيها مثلاً تهكير الأجهزة الطبية كأجهزة القلب أو فرامل السيارات بهدف قتل أو أذية شخص ما. ذلك فضلاً عن جهل الشعوب لأشياء مثل الdeep web أو ما يُسمى بـ«الإنترنت الأسود» وهو ما يخفي عمليات خطيرة كالإتجار بالبشر والأسلحة، إلخ. هكذا يتم اختراق خصوصيتنا ويُباح أمننا الشخصي لصالح الشركات والحكومات دون أن نعلم. ففي الغالب، يعطي المستخدمون موافقتهم لهذه الشركات باستخدام بياناتهم عن غير وعي ودون معرفة تبعات ذلك؛ ومن ناحية أخرى

اتجهت الجلسة الثالثة إلى الحديث عن أنماط التواصل والتشبيك والتعاون بين الناشطة الرقمية ومنظماتها في الشمال والقادمين الجدد للناشطة الرقمية من البلدان النامية عموماً والعربية على وجه الخصوص، وما أنتج هذا التفاعل من تحديد للأولويات ولأشكال الحشد. وكانت نقطة انطلاق هذه الجلسة فكرة أن البرمجيات الحرّة لم تكن وليدة المنطقة العربية بل أتت من الغرب وأن دول الغرب لا تزال تتحكم بهذه البرمجيات وتديرها حتى الآن، ممّا يجعل تأثير الناشطة الرقمية في الدول العربية بالناشطة الرقمية في دول الغرب يتعدّى مجرد الاقتباس للتجارب إلى كونه أيضاً مرتبطاً بالعمل التكنولوجي الموجود في قبضة دول الغرب. وهذا ما يعطي لعالم الشمال خيار توظيف أدوات الفضاء الإلكتروني لصالح الناشطة في المنطقة العربية أو ضدّها. وهذا ما جعل الجلسة تتجه إلى حدّ ما، نحو البعد التقني للفضاء الإلكتروني وتحديداً البعد المتعلق بالحوسبة السحابية حيث تمّ تسليط الضوء على موازين القوى بين الحكومات والشركات القائمة على الفضاء الإلكتروني (فايسبوك، واتسآب، إلخ) ومستخدمي هذا الفضاء وخاصة الناشطين الرقميين منهم. وقد ظهر في النهاية أن الشركات هي في الموقع الأقوى وأن المستفيد الأكبر منها هو أصحاب السلطة والمال، أي بإختصار الحكومات. فإن هذه الشركات تستفيد من التدفق الكثيف والسريع للمعلومات لتطوّر منه metadata (أي تسجيل لمعلومات حول عمليات التواصل الإلكتروني التي تحدث، مثل «من أرسل رسالة

فيزيائي للناشطين في الحركات الاحتجاجية أو عبر التضامن في الحملات الإلكترونية. واعتقد الحضور أن هذا قد ساهم فعلاً في تعزيز فكرة أن «جميعنا إنسان ومعنيين بشؤون بعضنا البعض ولدينا تطلعات مشتركة» وهذا نفسه ما يرسخ مبدأ «المواطنة العالمية». ومن ثمّ تمّ التركيز على بعض المبادرات المحدودة التي تبلور من خلالها التشبيك شبه المنظم بين الشمال والجنوب مثل 19 article و open society وخاصة مبادرة أوباما حول الحكومات المفتوحة التي تضمّ الآن، أي بعد 7 سنوات من انطلاقها، أكثر من 70 دولة والتي تهدف إلى بناء شراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل تغيير أنظمة الحكومات الحالية وجعلها حكومات مفتوحة. كما اعتبر الكثيرون أن أوجه التشبيك المنظم المحدودة من المفترض أن تكون متوقعة نظراً إلى الاختلافات في التركيبة/ الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول الشمال ودول الجنوب وكذلك لاختلاف قضاياهم وأولوياتهم واهتماماتهم.

وقد اهتم المشاركون بالتشديد على أهمية نظام «الحكومة المفتوحة» في تحقيق الديمقراطية التشاركية ودعم الناشطة على أشكالها، ومن ضمن ذلك الناشطة الرقمية؛ وذلك عبر إقرار حقّ المواطن في الاطلاع على المعلومة والحصول على البيانات، ممّا قد يكرّس قواعد المساءلة والمحاسبة ويسمح بإنتاج أبحاث أكثر مصداقية من حيث البيانات والمصادر. كما أن ذلك قد يسمح بإشراك المواطن في صنع القرار بطريقة غير مباشرة ولكن سليمة. وقد برزت تونس كواحدة من أوّل دول العالم التي انتصر فيها الناشطون على هذا المستوى، من خلال حملة الحوكمة المفتوحة التي انطلقت عام 2011 في تونس، بتمكّنهم

تستفيد الشركات من هذا الأمر للحصول على معلومات أكثر عن طريق معرفة إذا كان لدى مستخدم معين مشكلة في أن يتم مشاركة بياناته أم لا وكذلك عن طريق معرفة إذا لجأ هذا المستخدم إلى تطبيق/ موقع آخر بديل بهدف الحفاظ على سرية بياناته أم لا، ممّا يزيد الوضع سوءاً. والأمر الملفت هو أن الجيل الصاعد غير مكترث لحماية خصوصيته ولا يعتبر أن هناك مشكلة في ذلك. كما رأى البعض أن في ذلك رشادة جديدة للفعل التقني وأفق جديد للتبادل وخلق مساحات قيمة مشتركة مع مجتمعات الشمال.

إلى جانب ذلك، تحدّث المشاركون عن الاقتباس من التجارب الغربية، والتي انتقل الكثير منها فعلياً إلى المنطقة العربية بفعل عولمة الشبكة أو التي أثّرت على الأقل على بعض الدول العربية. فتمّ على سبيل المثال ذكر أحزاب القراصنة التي ظهرت في عدّة دول أوروبية في 2005-2006، وحوزة حزب أيسلندي معارض على 10% من الأصوات في الانتخابات العامّة عام 2016 إثر حراك رقمي مهم، وإنتخاب دونالد ترامب وحادثة الـ Brexit، ونجاح الرئيس البرازيلي في الانتخابات بسبب الفيسبوك، وموجة الـ gilets jaune التي سرعان ما انتقلت إلى دول المنطقة وأولها لبنان، وكذلك الحملات العالمية لـ Me Too التي ترجمت في المنطقة من خلال حملات مماثلة وامتزامة معها كحملتي «مين الفلتان؟» و«حاكم المغتصب وما تحاكم الضحية» في لبنان، وغيرها. وقد أظهر ذلك أن التبادل أو التداخل بين الشمال والمنطقة العربية هو أقرب إلى كونه عملية تلاحح ستمر بشكل خاص مع الدول الأوروبية وعلى مستوى الاندفاع والثورات/ الحركات الاحتجاجية ضد الوضع الحالي. وقد يأتي هذا التلاحح تحديداً على شكل تبادل

الشعوب العربية من مستهلكة إلى منتجة وأن يكون هذا الإنتاج يخدم منطلقاته الفكرية ورهانات مجتمعاته؛ ومثال على ذلك إبتكار تطبيقات ووسائل للتواصل تسمح بخيارات أكثر أو على الأقل بالخيارات التي تستجيب لحاجات الناشطين في المنطقة العربية. وشدّد البعض على أهمية البدئ بتفعيل التشبيك المحلي داخل الوطن الواحد قبل كل شيء وأن يجتمع فاعلي المجتمع المدني على رأي واحد وأفكار واحدة حتى يصبح موقف الدول عربية أقوى وتحضيراً لتكوّن وعي إنساني كوني أكبر لديها يتمكّن من تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والمذهبية. فالمبادرات الشبيهة بمجتمع مصر للبرمجيات الحرّة (open Egypt) ومجتمع اللينكس (Linux) المصري ومحاولات مثل هذه المبادرات لوضع استراتيجيات للتشبيك وتنظيم الناشطة عبر وسائل إلكترونية هي السبيل تجاه تشبيك صلب وطنياً وإقليمياً وخارجياً وتجاه إعادة النظر بحتمية الاتجاه السوداوي الذي قد تتخذه التكنولوجيا.

وكان آخر ما تمّ التطرّق إليه في هذه الجلسة هو الهجرة التي تُعتبر أحد أشكال التبادل التعاوني مع الخارج. فقد لعبت الهجرة دوراً أساسياً في نشأة وتطور الناشطة الرقمية حيث كان أوّل المدونين العرب يقيمون في المهجر، أو حتى في الوقت الحاضر حيث لجأ الناشطون الفاعلون إلى المهجر هرباً من سلطات بلادهم القمعية وبحثاً عن مساحة أكبر لإحداث تغيير. واعتبر أحد المشاركين أن من إيجابيات الهجرة الملحوظة هو القدرة على نقل روح تشاركية إلى مجتمعات غير تشاركية وكسر عملية التحفظ العربي إزاء كلّ تواصل خارجي خوفاً من التهمة التي تعيد إنتاجها السلطوية.

من جعل مفهوم «الحكومة المفتوحة» بحد ذاته منصوص عليه في الدستور وليس فقط مفهوم «الحق في الوصول إلى المعلومة» الذي يعود ظهوره إلى القرن الثامن عشر في السويد. ومن المهم الإشارة إلى أن البعض اعترض على اعتبار ذلك نجاحاً إذ أنه بقي حبراً على ورق ولم يطبّق على أرض الواقع؛ مشيرين إلى أن هذا الفشل كان متوقعاً إذ أن الحكومة المفتوحة تتطلب جهازاً ديمقراطياً شفافاً يسمح بسهولة الولوج إلى المعلومة ومنخرطاً بشكل فعلي في منظومة جديدة لإتاحة كافة المعلومات والوثائق والبيانات. أما بخصوص التشبيك والشراكات بين دول الجنوب نفسها، وتحديدًا الدول العربية، فقد ظهرت أيضاً بشكل مؤقت واقتصر على مبادرات صغيرة لم تستمر مثل Arab Techies (شبكة التقنيين العرب) التي تأسست على فكرة «أهمية إنهاء مجتمع من أجل بناء مجتمع آخر جديد» والتي جمعت تقنيين من أغلب الدول العربية لكي يطلعون بعضهم البعض على أفكارهم ومبادراتهم ومشاريعهم ويشتبهون من أجل تكوين منبر جماعي للناشطين الرقميين العرب.

وقد دفع هذا التشابه في أحوال التشبيك بين الشمال والجنوب وحال التشبيك بين دول الجنوب نفسه إلى إعادة التشديد على ضرورة تفعيل مفاهيم الحكومة المفتوحة وخلق نظام مرتّب بالمشاريع التكنولوجية والشركات الناشئة وزيادة الأعمال وغير ذلك من السبل التي تشجّع على الابتكار وتسهّل دخول الدول العربية إلى الأسواق العالمية القوية عبر التكنولوجيا لكي تتخلص من تبعيتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وتبعيتها التكنولوجية الخارجية بشكل تدريجي. فالوضع الذي تمّ وصفه يستدعي جهداً لكي تتحول

١٧- فما العمل إذًا؟

الجميع من ناس وحكومات وإرهابيين وغيرهم من الفاعلين أو المستهلكين.

وقد أجمع الحضور على أن الفرص التي يتيحها الفضاء الإلكتروني تفوق التحديات التي ترافقه. فمن جهة، يعكس هذا الفضاء صراعات أيديولوجية حادة قد تنتج عن عنف لفظي أو تنعكس بعنف وإشتباكات على أرض الواقع، أو يطرح كذلك صراعات إلكترونية وهمية ليس لديها وزن فعلي في الحقيقة (مثل الجدل حول حرب الخليج، وحزب سبعة في لبنان). ويتم استغلاله أحياناً لمواضيع سخيفة مثل الترويج لإشاعات تُحدث بلبلة وتُنسى. ويركّز هذا الفضاء على أحداث أكثر من قضايا ونظريات، أو يحتوي على الكثير من التحركات العشوائية حول قضايا موسمية ينتهي عنها الناشطون فيما بعد دون الاستمرار في متابعتها. ويعاني المجال الإلكتروني من الإفراط في تناقل الأمور السلبية وعدم الاكتراث بالشكل الكافي للأمور الإيجابية، كما قد يؤدي إلى تعريض الأفراد أو الجماعات المعنية بالحراك للخطر والضرر ممن حولهم ومن السلطات. وتستغل الحكومات الفضاء الرقمي من أجل توجيه الرأي العام، حيث تخرقه وتراقبه وتقوم بقمع الفاعلين فيه، حتى أنه وصل بها الأمر إلى تنظيمه قانونياً عبر سلسلة من القوانين والتعديلات وعبر تأسيس كيان مؤسسي للأمن السيبراني بموجب مادة دستورية في بعض الدول واستخدام استراتيجيات كاللجان الإلكترونية (أو الذباب الإلكتروني). كما تلجأ السلطات لوسائل قمعية خبيثة ومختلفة

تُضمت الجلسة الأخيرة لتلخيص الجلسات السابقة وإعادة رصد أهم تجليات الناشئة الرقمية في المنطقة العربية عبر إعطاء امثلة بعينها من فيديوهات ومسارات شخصية وكتائب حزبية إلكترونية وحملات وحملات أخرى مضادة، إلخ؛ وذلك لتوصيف إيجابيات وسلبيات الفضاء الإلكتروني كما هو عليه اليوم وكذلك التحديات التي ترافقه والفرص التي يتيحها. وانتهت هذه الجلسة بتعبير الحضور عن رأيهم بخصوص ما ينقص الفضاء الإلكتروني لكي يصبح جزءاً فاعلاً ومؤثراً في المجتمع المدني ورؤيتهم حول مستقبل الناشئة الرقمية في المنطقة بشكل عام. وقد اتفق الحضور على أن الفضاء الإلكتروني ليس مجرد أداة ولا مجال عام تعويضي ولكّنه نمط وجود للإنسان المعاصر اليوم والذي لا يمكنه بتاتاً الاستغناء عن هذا الفضاء وموارده. كما اتفق الجميع على ضرورة التوقف عن اعتبار المجال الإلكتروني مجالاً إفتراضياً إذ أننا نعيش اليوم في إطار عالم واحد حيث يتصرّف الإنسان على الإنترنت تماماً كما يتصرّف على أرض الواقع، وبما أن المجال الإلكتروني أصبح هو الذي يحدد في الغالب ما سوف يحصل في عالمنا المادي. وقد نفذ هذا العالم الرقمي إلى كافة مناحي الحياة وتغلغل في القاعدة التي تُمارس على أساسها السياسة ككلّ والمؤلفة من ثلاثة عناصر أساسية: التواصل، المنافسة، والاستهلاك (أو ال Cs 3، نسبةً لـ communicate, compete, consume)، وبالتالي أصبح الفضاء الإلكتروني محل استخدام

العديد من الحركات المناهضة قد بدأت بعدد قليل من الناس غير أنها كانت فاعلة على الفضاء الإلكتروني (مثل حملتي «ولادنا خط أحمر» و«بدنا نحاسب» في لبنان) بسبب الآفاق التي يفتحها هذا الفضاء.

واختتمت الورشة أعمالها باعتبار الناشطة الرقمية سيفاً ذو حدين، لا يمكن إنكار النتائج والآثار التي حققتها ولكن لا يمكن التغاضي عن معوقاتها وتداعياتها. وكان الاستنتاج أن الإيجابيات قد تتغلب على المعوقات إذا ما قمنا بإعادة النظر في آليات واستراتيجيات استخدامنا للفضاء الإلكتروني من أجل إعادة اكتساب مصداقية أكبر لفكرة التغيير، خاصة وأن مستقبل الفضاء الإلكتروني المُرتقَب يتمثل باستمراره كفضاء إجتماعي وكساحة لمواجهة الحكومات وبالتمدد إلى كل تفاصيل الحياة والتوسع في القاعدة الشعبية المغضّاة. كما أنه من المتوقع أن يتغير الوضع بتغيّر تشكّل الحقل السياسي وخوارزميات الفضاء. وبالتالي أتت الاقتراحات لترجيح كافة الإيجابيات على نحوٍ يشدّد على أهمية إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الناشطة الميدانية بالدرجة الأولى حتى ينعكس ذلك على الناشطة الرقمية، ويشدّد من الناحية الأخرى على الأدوات في استخدام الناشطة الرقمية في العالم العربي. وشملت الفئة الثانية من التوصيات البدء بقبول تواجد السلطة في الفضاء الإلكتروني واستخدامها له واعتبار ذلك حقاً لها واستجابة طبيعية لمجال إجتماعي جديد ومؤشر على تنامي أهمية هذا الفضاء كفاعل إجتماعي قادر على صناعة الرأي العام، وهذا ما يشير إلى وجوب عدم ضبط هذا المجال ولكن تنظيمه وكيفية تواصل السلطة السياسية مع الرأي العام، بوضع نوع من الأسس وسن التشريعات

مثل إيقاف بثّ الإنترنت خلال الحركات الاحتجاجية كما حصل في الحراك الشعبي في لبنان عام 2015. وتقوم الشركات القائمة على البرمجيات والمواقع والتطبيقات بمساعدة الحكومات في ذلك بطرق مباشرة عبر مشاركة البيانات، وغير مباشرة من خلال التحكم بما يظهر لكل شخص من مواد ومعلومات، أو بالتركيز على أحداث أو قضايا معينة من أجل التأثير على الحالة النفسية الجماعية لجماعة ما في ظروف معينة. وهذا كلّه قد يقلّص من الحرية إثر تجنّب الناشطين ل (أو امتناعهم عن) التعبير عن الأمور بالصراحة والوضوح الكافيين. كما أن القضاء يأخذ أحياناً قرارات خاطئة بحق بعض الأشخاص أو القضايا فقط من أجل تفادي البلبلة والضغط على مواقع التواصل الإجتماعي...

أما من جهة أخرى، فتكثر إيجابيات الفضاء الإلكتروني إذ يسمح أحياناً لقصص صغيرة أو شخصية بأن تتحوّل إلى قضايا كبرى تفيد المجتمع، وقد أعطت وسائل التواصل الإجتماعي فرصة للتعبير والولوج والترافع والتفاوض والضغط لصالح فئات ضعيفة لم يكن لديها هذه الفرصة من قبل في الفضاء النخبوي (وكان ذلك واضحاً في ظواهر مثل حملة «degage» في تونس). وأتاح الفضاء الإلكتروني كذلك مساحة عاتقة للنقاش بغض النظر عن نوعية النقاش الذي يجري عليه. وزاد من نسبة حركات الاحتجاج الاجتماعية غير السياسية والتي ليس لديها قائد واحد معين بل تعمل بشكل أفقي، لا يعتمد على التراتبية، مثل ما حصل في تجربة «بيروت مدينتي» في الانتخابات البلدية وكذلك في آخر إنتخابات لنقابة المهندسين في لبنان، حيث تمّ استخدام وسيلة الrelay عبر الواتساب للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الداعمين. وعلى عكس ما تم ذكره ضمن السلبيات، فإن

والقوانين التي تحول دون سوء استغلاله من قبل السلطة وأعوانها (مثل تغريم مروجي الأخبار الكاذبة وكشفهم ومنعهم من استخدام أي من الفضاءات الموجودة لمدة معينة). وذلك لوضع أساساً للإصلاحات البراغمية المتمثلة بحصول المجتمع المدني على المعرفة التقنية اللازمة والموارد البشرية المؤهلة، من خلال تطوير المهارات والتدريبات ووضع استراتيجيات ورؤية لإنتاج المعلومة وبثها؛ وبناء شبكة إنترنت متكيفة مع حاجات العالم العربي وتطوير لغة علمية يفهما الجميع؛ وكذلك بتشجيع الشركات على إنشاء تطبيقات دون إنترنت لتجاوز الحجب من قبل السلطات؛ إلخ. فهذا من شأنه أن نتحول من كوننا مستهلكين للتكنولوجيا وتابعين لمصدرها إلى كوننا منتجين لها ومتحكمين بكيفية استخدامها.

